إدارة المعرفة فى الجامعات المصرية

أ.د منصور أحمد عبد المنعم
أستاذ التربية المتفرغ

إدارة المعرفة علم حديث ونموذج عملى يحتوى على المعرفة فى هيكلية منظمة ما أو مؤسسة ما مثل الجامعة . وتضم هذه المعرفة كثيرا من التوجهات المرتبطة بالجامعة ولا علاقة بخط سير العمل وإدارة المعلومات بها وبالأشخاص والتكنولوجيا فى هذه الجامعة.

ويقصد بإدارة المعرفة فى الجامعات الاهتمام بتطوير المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بمراكز البحث العلمى والهيئات العالمية التى تتعامل معها والخطط والبرامج التعليمية فى هذه الجامعة . والهدف من إدارة المعرفة فى الجامعة هو ربط أعضاء هيئة التدريس ومخرجات الجامعة بما يسمى اقتصاد المعرفة .

والمعرفة الظاهرة هى كل ما توجد من برامج أو خطط تعليمية لنقل المعرفة وتوليدها ونشرها وتطويرها ويساعد على ذلك مايسمى بالتوأمة مع الجامعات الأخرى والتميز البحثى ، وهذه الخطط والبرامج تعكسها الكتب والمناهج والمطبوعات الالكترونية والتعاملات المكتوبة والتعاملات الالكترونية وجميع أدوات المعرفة المساندة للعملية التعليمية .

أما المعرفة الضمنية فيقصد بها المعرفة فى عقول الأفراد فى الجامعة المكتسبة من خلال تراكم الخبرات والتدريب وهى ذات طابع شخصى تظهر فى التعاملات اليومية بين الأفراد العاملين بالجامعة فيما بينهم البعض وبينهم

وبين المترددين من أفراد على مؤسسة الجامعة. ونستطيع التعرف على المعرفة الضمنية أو الخفية أو المستترة من خلال مناقشات مع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس والعاملين ومن خلال الاجتماعات .وكذلك المناقشات مع الطلاب والحوارات والاجتماعات فى مجالس الجامعة ومجالس الكليات والأقسام والسيمينارات.

والسؤال : لماذا الاهتمام بإدارة المعرفة فى الجامعات المصرية ؟

الإجابة يمكن أن تتضح فى العرض التالى :

إن التقدم السريع الذى حدث فى الموارد المعرفية وشبكات الاتصال يفرض علينا الاهتمام بإدارة المعرفة .

كما أن التحول الاقتصادى للدول المصرية بعد أحداث ثورتى يناير ٢٠١١ ، يونيه ٢٠١٣ من شأنه أن يدفع الدول المصرية للتفكير فى الموارد المعرفية ورأس المال المعرفى الذكائى الموجود لدى تعداد سكانى يصل إلى ١٠٠مليون . فنحن نتجاذب أطراف الحوار والنقاش حول تأثر السياحة فى مصر وتدهور اقتصاد الموارد الطبيعية وتأثر مصدر اقتصادى هام وهو تحويلات العاملين فى الخارج . وحديث على أن مورد قناة السويس هو المصدر المستدام مع وجود تحديات عالمية وإقليمية لضرب الاقتصاد المصرى لذلك يأتى الاهتمام بالموارد المعرفية بيئة ونظاما كمطلب هام وضرورى .

وتحقق إدارة المعرفة زيادة فى العائد المادى ، وتيسير العمليات وخفض التكاليف والتخلص من الاجراءات الروتينية العقيمة ، وتبنى فكرة الإبداع وتشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية .

إن الجامعات المصرية فى حاجة إلى التجديد الذاتى ومواجهة التغييرات المجتمعية والبيئية غير المستقرة . ولم تعد تقاس قوة الجامعة بعدد طلابها وخريجيها .

وعليه يمكن القول إن الجامعات المصرية فى أزمة حقيقية إذا تكلمنا عن منظور المستقبل وذلك لوجود فجوة تزداد اتساعا بين نواتج تلك الجامعات وبين حاجات السوق المتغيرة ومتطلبات العمل .

وتزايد البطالة فى المجتمع المصرى عامل آخر يزيد من تأثيره أن مخرجات التعليم الجامعى ليست متضمنة المهارات التى يحتاجها سوق العمل . فلا زال الجمود والبطء فى تطوير المقررات الجامعية والخطط التعليمية والمحتوى الدراسى وطرق التدريس .

نحن نحتاج تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد قائم على المواد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة وبغير هذا الطريق يصعب تحقيق تقدم تعيشه الأجيال الحالية .